تطبيق العقوبات على الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في القانون الكويتي

إعداد

عبدالله مزيد العازمي

بحث متطلب مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

يونيو ٢٠٢١م

ملخص البحث

يتناول البحث موضوع تطبيق العقوبات على الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في القانون الكويتي، إذ تكمن إشكالية البحث في قصور القانون الكويتي رقم: (٦٣) لسنة ٢٠١٥م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ حيث أهمل القانون الجانب الإجرائي لمكافحة هذا الجرائم، واستند على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم: (١٧) لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة لها، من هنا تبرز أهمية البحث في أن الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي من المواضيع المستجدة فالجرائم فيها تتطور تباعاً مع تطور التكنولوجيا، من أجل ذلك تناول البحث مفهوم الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت، ووضح المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت، وقدم دراسة لدور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريعات الدولية، ودراسة أخرى لدور التشريع الكويتي في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ بوصف الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي ووصف القوانين والإجراءات المعمول بها في دولة الكويت لمكافحة هذه الجرائم، وأيضاً، المنهج الاستقرائي؛ باستقراء قوانين السلطة التشريعية وإجراءات السلطة التنفيذية الكويتية في مكافحة جرائم برامج التواصل الاجتماعي، واستقراء قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت والقوانين المساندة له وبيان فاعليتها، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها: يجب تجنب تطبيق قانون المرئي والمسموع الكويتي على جرائم التواصل الاجتماعي فبرامج التواصل الاجتماعي تعتبر مكاناً عاماً وأن التقادم في جرائم التواصل الاجتماعي يختلف عن الجرائم التقليدية، ومن توصيات البحث: ضرورة إنشاء إدارة خاصة مشتقة من السلك القضائي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي تقع من ضمن تلك الجرائم جرائم التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ضرورة تعديل بعض فقرات المواد القانونية في مكافحة جرائم تقنية المعلومات، إضافة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة في موضوع البحث.

ABSTRACT

The study discusses the application of penalties for crimes committed through social media in accordance with Kuwaiti law. The research problem is concerned with the inadequacies of Kuwaiti Law No. (63) 2015 to fight against the information technology crimes. It seems that the law pertaining to the procedural aspect in tackling these crimes is neglected, since it was based on the Criminal Procedures and Trials Law No. (17) 1960 and the amendment of such laws thereof. The importance of the study signifies that the crimes related to social media are contemporary topics, as these crimes develop with the development of technology. The research examines the concept of crimes committed through social media and the criminal responsibility of those who commit these types of crimes in Kuwait. The study also discusses the role of the Kuwaiti Government in combating crimes committed through social media in international legislation as well as that of Kuwaiti legislation. The research is based on a descriptive approach which includes describing the crimes related to social media as well as the laws and procedures in the State of Kuwait to combat these crimes. The research is also based on inductive approach; by extrapolating the laws of the legislative authority and the procedures of the Kuwaiti executive authority in combating social media crimes; extrapolating the laws to combat information technology crimes in the State of Kuwait; the supported laws and their effectiveness. The research concludes with a set of findings and recommendations, i.e. The application of the Kuwaiti audiovisual law on communication crimes should be set aside; Social media programs are considered a public place and the statutory limitations in social media crimes are different from that of traditional crimes. Among the research recommendations are there is a need for the establishment of a special department which is a subdivision of the judiciary to combat information technology crimes including social media crimes. In addition, the research recommends that some Paragraphs of the legal Articles on combating information technology crimes be amended.

APPROVAL PAGE

The thesis of Abdullah Mazyad Al-Azemi has been approved by the following:

_____

Nasimah Hussin
Supervisor

_____

Sonny Zul Huda
Co-Supervisor

_____

Mohammed Ibrahim Negsi
Internal Examiner

_____

Ahmad Mousa Hajayneh
External Examiner

_____

Wan Abdul Fattah Bin Wan Ismail
External Examiner

_____

Saupi Bin Man
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations ،except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Abdullah Mazyad Al-Azemi

Signature: …… Date: 10/06/2021

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: عبد الله مزيد العازمي

تطبيق العقوبات على الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في القانون الكويتي

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عبد الله مزيد العازمي

التوقيع:..... التاريخ: 10/06/2021

إلى مَن رَبَّى بِحُبٍّ وعَطفٍ وحَنانٍ.. إلى مَن قَدَّم ثمار جُهُوده يَانعةً دون مقابل..
إلى قلبٍ ناجى الله تعالى خفيةً داعياً لي بالتوفيق.. **والدي العزيز**

إلى القلب الدَّافئ الحنون.. إلى من تقف الكلمات عاجزةً أمامها..
إلى مَن تَسْبِقُ دمعتُها دمعتي وتتلو بسمَتُها بسمتي.. إلى من رضاها سِرُّ نَجَاحي
ودُعاؤها سِرُّ تَقَدُّمي وفلاحي.. **أمي الغالية**

إلى توأم الروح وشقيقة النفس.. من تشاركني أفراحي وأتراحي..
إلى من ضَحَّت بوقتها من أجل دراستي وعلو مرتبتي.. **زوجتي المصون**

إلى أولادي الغوالي.. وإخواني وأصدقائي الأعزاء..

إلى كل محبٍّ للعلم وأهله..

أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

أبدأ بقول نبيّنا الكريم الذي علَّمنا الشُّكر، وحثَّنا على بذْله لمستحقِّه، فقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللهَ»؛ فالشُّكر الخالص لله عزَّ جلَّ؛ فهو الذي أمدَّني بتوفيقه، ويسَّر لي إتمام العمل ..

ثمَّ أتقدَّم ببالغ الشُّكر وجزيل الامتنان وجميل العرفان، للمشرفة الكريمة الدكتورة نسيمة حسين حفظها الله، التي تكرَّمت بقَبول الإشراف على رسالتي هذه ومتابعة عملي فيها، وعلى ما قدّمت لي من توجيهاتٍ وتصويباتٍ وملاحظاتٍ قيِّمةٍ، كان لها الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

وكذلك الشُّكر العميق والعرفان الكامل لكل من المشرف المساعد الدكتورة: سوني ذو الهدى، وكذلك مشرف الخطة الدكتور: محمد ليبا.

ولا يزال الشكر موصولاً للمناقشين الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث، وإبداء آرائهم وملاحظاتهم، فجزاهم الله خيراً.

ولا أنسى أن أقدِّمَ شكري الجزيل وامتناني لكلّ أخ وصديق أمدني بمرجع علمي، أو مجلة علمية، ساعدت في إتمام العمل في الرسالة، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

ثم الشُّكْر والعرفان أيضاً للجامعة الإسلامية العالمية، والمتمثلة بالكادر الإداري والتدريسي على ما قدموا من تسهيلات خدمت هذه الرِّسالة وأوصلتها إلى ما وصلت إليه.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث..... ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج

صفحة القبول..... د

صفحة التصريح .....هـ

إقرار بحقوق بحقوق الطبع..... و

إهداء ..... ز

شكر وتقدير ..... ح

فهرس محتويات البحث..... ط

الأقضية..... ١

التشريعات ٣

الفصل الأول: المدخل إلى البحث ٤

المقدمة.....٤

مشكلة البحث: ٦

أسئلة البحث: ٦

أهداف البحث: ٦

أهمية البحث:.....٧

حدود البحث: ٨

منهج البحث:.....٨

فرضيات البحث: ٨
الدراسات السابقة:.....٩
الفصل الثاني: ماهية الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت وأركانها وأنواعها ١٥
المبحث الأول: مفهوم الجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت ١٥
المطلب الأول: تعريف وسائل التواصل الاجتماعي ١٧
المطلب الثاني: نشأة وسائل التواصل الاجتماعي..... ١٩
المبحث الثاني: أركان الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت: .. ٣٨
المطلب الأول: الركن المادي:..... ٣٩
المطلب الثاني: الركن المعنوي ٤٢
المطلب الثالث: الركن الشرعي (أسباب الإباحة):..... ٤٣
المبحث الثالث: أنواع الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الكويت ٤٦
المطلب الأول: الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م ٤٦
المطلب الثاني: الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م ٧١
الفصل الثالث: المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت ٨٤
المبحث الأول: المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي للجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريع الكويتي ٨٤
المطلب الأول: ماهية الشخص الطبيعي ٨٥

المطلب الثاني: مسؤولية الشخص الطبيعي ٩٢
المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري للجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريع الكويتي ٩٩
المطلب الأول: ماهية الشخص الاعتباري وأنواعها وخصائصها وانقضاؤها ٩٩
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للشخصية الاعتبارية ١٠٢
الفصل الرابع: دور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريعات الدولية ١٠٩
المبحث الأول: دور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الاتفاقيات الدولية..... ١٠٩
المطلب الأول: دور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الاتفاقات الدولية..... ١١٠
المطلب الثاني: دور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الاتفاقات العربية..... ١١٤
المبحث الثاني: دور دولة الكويت في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالمؤتمرات والاستراتيجات في دول مجلس التعاون الخليجي ١٣٤
المطلب الأول: بعض المؤتمرات لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما يخص الأمن السيبراني والمراكز الوطنية للأمن السيبراني..... ١٣٧
المطلب الثاني: استراتيجية دول مجلس التعاون في مكافحة جرائم التواصل الاجتماعي..... ١٤٢
الفصل الخامس: دور التشريع الكويتي في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ١٤٩

المبحث الأول: القوانين المعنية بمكافحة جرائم وسائل التواصل الاجتماعي في التشريع الكويتي ١٤٩
المطلب الأول: القوانين المعنية قبل صدور قانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات..... ١٤٩
المطلب الثاني: قانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات..... ١٧٣
المبحث الثاني: حرية التعبير وحقوق الإنسان وعلاقتهما بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل..... ١٨٤
الفصل السادس: الإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت ١٩٨
المبحث الأول: مرحلة الإثبات ١٩٨
المطلب الأول: مرحلة البلاغ أو العلم بالفعل المحظور ١٩٩
المطلب الثاني: مرحلة جمع الأدلة والمستندات..... ٢٠٥
المبحث الثاني: مرحلة التحقيق النيابة والقضاء ٢٠٨
المطلب الأول: تحقيق النيابة العامة..... ٢٠٨
المطلب الثاني: إجراءات إحالة الدعوى للمحكمة ٢١٦
المبحث الثالث: مرحلة التنفيذ..... ٢١٩
المطلب الأول: الحكم القضائي..... ٢١٩
المطلب الثاني: التنفيذ الجنائي ٢٢٣

الفصل السابع: نموذج لبعض القضايا المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت ٢٣١

المبحث الأول: قبل صدور قانون رقم ٢٠١٥/٦٣ ..... ٢٣١

المبحث الثاني: بعد صدور قانون ٢٠١٥/٦٣ ..... ٢٤٠

الخاتمة ٢٥٢

نتائج البحث ٢٥٢

التوصيات ٢٥٥

قائمة المصادر والمراجع..... ٢٥٨

الأقضية

حكم المحكمة الدستورية: (الطعن رقم ٣ لسنة ١٩٨٢، تاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨٢).

المحكمة الدستورية: طلب تفسير رقم (١) لسنة (١٩٨٦).

حكم محكمة التمييز الكويتية: ٢٠٠٣/٢/٤م، حكم رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢ جزائي.

حكم محكمة التمييز الكويتية: ٢٠١٣/٧٤٦، جزائي / ٢، تاريخ ٢٠١٤/٧/٢١م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: ٤٠٨/ ٢٠١٣ جزائي/٣، تاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم ٢٠١٥/١٩٠ جزائي/٣ بتاريخ ٢٠١٥/٦/١١.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم ٦٤٩ لسنة (٢٠١٤) جزائي / ٣، تاريخ ٢٠١٥/١١/٥م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: ١٤٢ لسنة (٢٠١٥) جزائي٢، تاريخ ٢٠١٦/٣/٧م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: ١٧٥ لسنة (٢٠١٢) جزائي/١، تاريخ ٢٠١٧/٢/١٧م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم (١٠٧٦) لسنة (٢٠١٦)، جزائي ٢ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٧.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم (٢٥٦) لسنة (٢٠١٨) جزائي/٢، تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: برقم (١٤٠٠) لسنة (٢٠١٧) جزائي/٢، تاريخ ٢٠١٨/٩/١٧م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم (٩٤٠) لسنة (٢٠١٨) جزائي/٢، تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم (٨٠٨) لسنة (٢٠١٨) جزائي/٣، تاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣م.

حكم محكمة التمييز الكويتية: رقم (١٠٦٥) لسنة (٢٠١٧) جزائي/٢، تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١م.

حكم محكمة الاستئناف الكويتية: حكم رقم ٢٠١٤/٣٦٦، جنح صحافة بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣.

حكم محكمة الاستئناف (رقم ٢٠١٦/١٧٢٣ ج.م /٧، /٢٠١٥/١٥٢ ج، ٢٠١٥/٥٢ أمن دولة) بتاريخ ٢٠١٧/١/١٩.

محكمة الكويت، محكمة الاستئناف، دائرة الطعون بأحكام الجنح المستأنفة (التمييز) حكم رقم ٢٠١٨/١٣٢ تمييز الجنح المستأنفة/٢، بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٨م.

حكم المحكمة الكلية جنحة بيئة وإلكترونية ٤، بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٦، رقم ٢٠١٦/٢٥٥٨.

محكمة الكويت، المحكمة الكلية، دائرة الجنح مستأنفة/١، حكم رقم ٥١٤٥ / ٢٠١٧ جنح مستأنفة / ١ – (٢٠١٦/٢٠٥٢) جرائم الالكترونية، جنحة، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠.

حكم المحكمة الكلية دائرة جنح مستأنفة / ٥، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢، رقم ٢٠١٨/٦٧٩٩.

التشريعات

قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته.

قانون رقم (١٧) لسنة (١٩٦٠) بشأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

دستور دولة الكويت لسنة (١٩٦٢).

قانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٦٢) في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

قانون رقم (١٦) لسنة (١٩٧٠) بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الكويتي.

قانون رقم (٣١) لسنة (١٩٧٠) بتعديلات أحكام قانون الجزاء الكويتي.

القانون المدني رقم (٦٧) لسنة (١٩٨٠).

قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (٣٨) لسنة (١٩٨٠).

قانون الجنسية الكويتي رقم (٥١) لسنة (١٩٨٤).

قانون حماية الأموال العامة رقم (١) لسنة (١٩٩٣).

قانون (٩) لسنة (٢٠٠١) بشأن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات وأجهزة التنصت.

قانون رقم (٣) لسنة (٢٠٠٦) في شأن المطبوعات والنشر.

قانون رقم (٦١) لسنة (٢٠٠٧) بشأن الإعلام المرئي والمسموع.

قانون حماية الوحدة الوطنية الكويتي رقم (١٩) لسنة (٢٠١٢).

قانون رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٤) بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

قانون رقم (٦٣) لسنة (٢٠١٥) في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

قانون رقم (١١١) لسنة (٢٠١٥) بإصدار قانون الأحداث.

قانون الإعلام الالكتروني رقم (٨) لسنة (٢٠١٦).

شرح قانون ونظام الخدمة المدنية الكويتي.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة (٢٠٠٣).

الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات (٢٠١٠).

الفصل الأول
المدخل إلى البحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين، سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تعد برامج وسائل التواصل الاجتماعي من أهم برامج العصر؛ حيث لا يخلو هاتف ذكي ولا جهاز من أجهزة الكمبيوتر أو التابلت من مثل هذه البرامج، كما لا تكاد تجد مجتمعاً من المجتمعات إلا ويستخدم هذه البرامج بشتى الوسائل والطرق، الأمر الذي جعل الإنسان في وقتنا الحاضر يقضي ساعات في استخدام الأجهزة الذكية، وإن أغلب استخدامه إنما هو من أجل استخدام برامج التواصل الاجتماعي المتمثلة في سناب شات، الانستغرام، تويتير، فيسبوك، واتس أب، فاي بر، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى.

غير أن هذه البرامج على الرغم من انتشارها وكثرة استخدام الناس لها فإنها لا تخلو من سلبيات وإيجابيات، ولكن سلبياتها أكبر من إيجابياتها؛ لأن من طبيعة الإنسان غالباً أن يقوده هواه إلى السلبيات -إلا من رحمه الله- وقد تكون هذه السلبيات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية، أو عقدية، أو غير ذلك من أفعال يجرمها القانون.

ونظراً لحداثة هذه البرامج وما يحدث فيها من أفعال مخالفة للقانون قامت الدول شيئاً فشيئاً بسن القوانين المعنية بتجريم تلك المخالفات القانونية التي ترتكب عبر هذه البرامج، خاصةً وأن هذه البرامج لها تأثير على المجتمعات في تحويل القضايا الصغيرة إلى قضايا عامة مما تسبب في زعزعة بعض الحكومات وإطاحتها، فسارعت الدول إلى سن قوانين رادعة لهذه الجرائم بغض النظر فيما إذا كانت هذه الجرائم تمس الشخص الاعتباري أو الطبيعي.

والدول العربية من الدول التي عانت وما زالت تعاني من اضطرابات أمنية ناتجة عن استخدام هذه البرامج، فأصبحت هذه الدول في الخط الأمامي فيما يتعلق بسن القوانين المكافحة لكل جريمة تتعلق باستخدام هذه البرامج.

ولقد كانت دولة الكويت في بداية الأمر تكافح مثل هذه الجرائم بقانون الجزاء رقم: (١٦) لسنة ١٩٦٠م، إضافةً إلى قوانين أخرى مساندة لقانون الجزاء من بينها قانون المرئي والمسموع رقم: (٦١) لسنة ٢٠٠٧م وقانون هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات رقم: (٣٧) لسنة ٢٠١٤م.

ولكن الدولة لم تكتفِ بقانون الجزاء وما يساندها من قوانين لمكافحة هذه الجرائم؛ حيث قامت بإصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم: (٦٣) لسنة ٢٠١٥م.

ولقد وُجهت عدة انتقادات لهذه القوانين من بينها ما تدور حول الحريات، كبيان حظر استخدام الانترنت ووصف برامج التواصل الاجتماعي بأنها سلاح ذو حدين، كما وجدت انتقادات حول العقوبات الواردة في هذه القوانين؛ حيث انتقدت بأنه مبالغ فيها؛ لأنه يجب التدرج بالعقوبة.

ومن هذا المنطلق ظهرت إشكالية البحث في قصور القانون الكويتي رقم: (٦٣) لسنة ٢٠١٥م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ فقد أهمل القانون الجانب الإجرائي لمكافحة هذا الجرائم، واستند بجميع إجراءاته على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم: (١٧) لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة لها، كما أن المشرع نص على الجرائم التي يراها في نظره في وقت تشريع هذا القانون، ولم يتوفر لديه رؤية مستقبلية للجرائم التي قد تقع من خلال هذه التقنية.

فمن أهداف البحث بيان مفهوم الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت وأركانها وأنواعها، وتوضيح المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت، ودراسة دور السلطة التنفيذية الكويتية في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريعات الدولية، وأيضاً دراسة دور التشريع الكويتي في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وللوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة اعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ وذلك بوصف الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي ووصف القوانين والإجراءات المعمول بها في دولة الكويت لمكافحة هذه الجرائم، وأيضاً المنهج الاستقرائي؛ باستقراء قوانين السلطة التشريعية وإجراءات السلطة التنفيذية الكويتية لمكافحة جرائم برامج التواصل الاجتماعي، واستقراء قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت والقوانين المساندة له وبيان فاعليتها.

مشكلة البحث:

تعد برامج التواصل الاجتماعي من المستجدات الضرورية في حياة الخاصة والعامة، وقد ظهرت جرائم متعلقة بتلك البرامج مما استدعى وضع قوانين تدين الانتهاكات التي تقع جراء سوء استخدامها، من هنا تظهر مشكلة الدراسة في قصور القانون الكويتي رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ حيث إن هذا القانون أهمل الجانب الإجرائي لمكافحة هذا الجرائم، واستند بجميع إجراءاته على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة لها، وهذه الجرائم تعد ذات طابع خاص فيجب اتباع إجراءات حديثة وخاصة بها للتمكن من مكافحتها بشكل فعَّال، كما أن المشرع نص على الجرائم التي يراها في نظره في وقت تشريع هذا القانون، ولم يتوفر لديه رؤية مستقبلية للجرائم التي قد تقع من خلال هذه التقنية.

أسئلة البحث:

تدور أسئلة البحث حول الآتي:

١. ما الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت وأركانها وأنواعها.
٢. ما المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت.
٣. ما دور السلطات الكويتية في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريعات الدولية.
٤. ما دور التشريع الكويتي في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٥. ما الإجراءات القانونية في الكويت المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٦. ما نماذج القضايا المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

١. بيان مفهوم الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت وأركانها وأنواعها.
٢. توضيح المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت.
٣. دراسة دور السلطة التنفيذية الكويتية في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريعات الدولية.
٤. دراسة دور التشريع الكويتي في مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٥. توضيح الإجراءات القانونية في الكويت المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٦. دراسة نموذج لبعض القضايا المتعلقة بالجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

١. تعد الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي من المواضيع المستجدة فالجرائم فيها تتطور تباعاً مع تطور التكنولوجيا مما يجعل من موضوع البحث دراسة جديدة.
٢. كما تسعى الدراسة إلى تتبع الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي ووصفها وبيان خطورتها على المستوى العالمي والعربي.
٣. يقوم البحث بمراجعة المواد القانونية في التشريع الكويتي وفاعليتها في مكافحة الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي ثم تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها تفيد القضية.

حدود البحث:

تبرز حدود البحث ومعالمه بدراسة الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي وتحديدها، ثم بيان المسؤولية الجنائية في ذلك وتبعاتها القانونية في القانون الكويتي، ودراسة فاعلية السلطة التنفيذية الكويتية وأثرها في مكافحة هذه الجرائم على الصعيد الوطني والصعيد الدولي، إضافة إلى دراسة التشريع الكويتي ودوره في مكافحة الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي، ودراسة الإجراءات القانونية المتبعة لمكافحة هذه الجرائم والواردة في قانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥م والمعمول بها في حق هذه الجرائم بدولة الكويت مع تحليل بعض القضايا السابقة في دولة الكويت التي تمت إدانتها وضبطها بالجرم المتعلق ببرامج التواصل الاجتماعي وذكر الأحكام القضائية الصادرة بهذا الشأن.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المناهج الآتية:

١. المنهج الوصفي؛ وذلك بوصف الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي ووصف القوانين والإجراءات المعمول بها في دولة الكويت لمكافحة هذه الجرائم.
٢. المنهج الاستقرائي؛ باستقراء قوانين السلطة التشريعية وإجراءات السلطة التنفيذية الكويتية في مكافحة جرائم برامج التواصل الاجتماعي، وعرض آراء الباحثين والمتخصصين في المجال، واستقراء قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت والقوانين المساندة له وبيان فاعليتها.

فرضيات البحث:

١. الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي تتطور تباعاً مع تطور التكنولوجيا وهو مايستدعي بالضرورة مراجعة دورية للقوانين وقياس فاعليتها في مكافحة الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي.

٢. إن الجرائم المتعلقة ببرامج التواصل الاجتماعي تتصف بالتجدد والاستحداث المستمر مما يستوجب دراسة فاعلية الإجراءات المتبعة في مكافحة هذه الجرائم.
٣. جرائم برامج التواصل الاجتماعي لها طابع خاص يختلف عن طبيعة الجرائم الأخرى.
٤. تعد دولة الكويت من الدول الأولى التي وضعت قوانين خاصة في إدانة جرائم برامج التواصل الاجتماعي ودراسة قوانينها التشريعية والتنفيذية ودراسة قوانينها تضفي نتائج تخدم موضوع البحث.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتعلقة بموضوع الرسالة بحث بعنوان: **جريمة القذف على شبكه الانترنت،**[١] لعياط سارة، وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى ماهية الانترنت، وماهية جريمة القذف بشكل مركز، غير أنها لم تتطرق لبيان بقية الجرائم الواقعة عبر الانترنت، مثل جرائم وسائل التواصل الاجتماعي؛ فانحصرت الدراسة السابقة على جريمة القذف دون غيرها من الجرائم، وهو ما سيضيفه البحث إلى الموضوع بدراسة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل شامل ولا يقتصر على جريمة واحدة. ويستفيد البحث من هذه الدراسة من ناحية التعرف على شبكة الإنترنت وحقيقة معنى الجريمة.

ومن الدراسات السابقة في الموضوع بحث بعنوان: **المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديث: دراسة تأصيلية تطبيقية،**[٢] للباحث محمد بن عبدالعزيز المحمود، وقد ركزت الدراسة السابقة على دراسة المسؤولية الجنائية وما يتعلق بها مثل نطاق المسؤولية وتعريفها وأركانها وموانعها، وتطرق أيضاً لذكر ضوابط الحرية، كما تناول العديد من الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ غير أن الدراسة السابقة لم تتطرق إلى الجانب

---

[١] عياط سارة. جريمة القذف على شبكه الانترنت، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية الحقوق، جامعة محمد خضر، كلية الحقوق، بسكرة، ٢٠١٤م).

[٢] محمد بن عبدالعزيز المحمود. "المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديث: دراسة تأصيلية تطبيقية"، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم الشريعة والقانون كلية العدالة الجنائية، الرياض، ٢٠١٤م).

الإجرائي لهذه الجرائم، وهو ما سيتطرق إليه البحث حيث يقوم بتناول الجانب الإجرائي بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية. ويستفيد البحث من الدراسة السابقة في معرفة ماهية جرائم وسائل التواصل الاجتماعي، وحقيقة المسؤولية الجنائية عند استخدامها.

وهناك دراسة بعنوان: **الاستخدامات السلبية لشبكة التواصل الاجتماعي ودورها في انحراف الشباب،**[٣] للباحثة نوف بنت عجمي بن منيخر، ناقشت الباحثة في الدراسة السابقة موضوع الاستخدامات السلبية لشبكة التواصل الاجتماعي من الناحية النظرية والتطبيقية؛ حيث قامت الكاتبة بتقسيم الرسالة إلى ثلاثة أقسام: ففي القسم الأول تناولت الإطار النظري، والقسم الثاني خصته بالدراسات الميدانية، وأما القسم الثالث فإن الباحثة قامت بعرض الدراسات وتحليلها ومناقشتها؛ غير أن الباحثة ركزت على الجانب الاجتماعي، ولم تتوسع في الجانب القانوني، فضلاً عن الجانب الإجرائي، وهو ما سيضيفه البحث إلى موضوع البحث حيث أنه سيتناول الجانب القانوني والجانب الإجرائي معاً. ويستفيد البحث من الدراسة السابقة في معرفة الطرق التي يتم بها الاستخدامات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي.

ومن الدراسات السابقة أيضاً، بحث بعنوان: **المسؤولية الجنائية عن ترويج الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي،**[٤] للباحث محمد محمد سيد أحمد عامر، وقد ركزت الدراسة السابقة على الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر، كما تناولت مسألة عقوبة مروجي الإشاعة في الفقه الإسلامي. وناقشت أيضاً المسؤولية الجنائية عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديث، وقد اكتفت الدراسة السابقة على جريمة الإشاعة فقط، بينما يسعى البحث إلى دراسة عدد من جرائم وسائل التواصل الاجتماعي؛ وقد استفاد البحث من الدراسة السابقة في معرفة ماهية جريمة الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر بوصفها إحدى الجرائم التي يقوم البحث بدراستها.

---

[٣] نوف بنت عجمي بن منيخر، "الاستخدامات السلبية لشبكة التواصل الاجتماعي ودورها في انحراف الشباب"، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في قسم علوم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١٥م).

[٤] محمد محمد سيد أحمد عامر، "المسؤولية الجنائية عن ترويج الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي"، **مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي؛ التطبيقات والإشكاليات المنهجية،** كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (٢٠١٥م).

ومن الدراسات كذلك بحث كتبه تركي بن عبدالعزيز السديري بعنوان: **توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات: دراسة مسحية على العاملين في إدارات العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية**،[٥] وقد تطرقت الدراسة إلى توظيف الجانب الأمني في التوعية ضد الشائعات؛ حيث قام الكاتب بتقسيم الدراسة إلى قسمين؛ القسم الأول تناول فيه الإطار النظري، والقسم الثاني تناول فيه الإطار التطبيقي والتحليلي؛ وقد حصرت الدراسة السابقة على الجانب الأمني في التوعية ضد الشائعات دون غيرها؛ وهو ما يسعى البحث إلى إضافته ضمن الدراسة، وذلك بتناول جريمة الشائعات وغيرها من جرائم برامج التواصل الاجتماعي، كما شمل البحث الجوانب الأخرى بما في ذلك الأمنية والقانونية. وسيستفيد البحث من الدراسة السابقة في معرفة ماهية جريمة الشائعات، وخطرها على الحكومات.

وهناك بحث بعنوان: **انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت: دراسة مقارنة**،[٦] للباحثة سوزان عدنان الأستاذ، حيث تطرقت الباحثة إلى مفهوم الحياة الخاصة وانتهاك هذه الحياة خصوصاً في عصر الفتوحات المعلوماتية، كما تطرقت أيضاً لذكر وسائل حماية الحياة الخاصة في مجال المعلوماتية. وقد اقتصرت الدراسة السابقة على الانتهاكات الواقعة على حياة الخاصة دون العامة، وهو ما سيتطرق إليه البحث بدراسة الانتهاكات على حياة الخاصة والعامة معاً مع بيان حرمة ذلك من الناحية القانونية. وسيستفيد البحث من الدراسة السابقة في وصف الانتهاكات التي تعدّ جرماً في نظر القانون.

ومن الدراسات السابقة كذلك بحث بعنوان: **الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي**،[٧] للباحث حمزة أحمد بيت المال، وقد ناقش البحث في دراسته

---

[٥] تركي بن عبدالعزيز السديري. "توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات: دراسة مسحية على العاملين في إدارات العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية"، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية العدالة الجنائية قسم الدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤م).

[٦] سوزان عدنان الأستاذ. "انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت: دراسة مقارنة"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٩، العدد الثالث، (٢٠١٣م).

[٧] حمزة أحمد بيت المال، "الإعلام ودوره في التوعية بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، **الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والمتحولات الإقليمية والدولية**، عمان، (٢٠١٤م).